مراجعة نقدية لكتاب الاصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين ١٩٢٠ – ١٩٤٨

تأليف: د. سميح شبيب

مراجعة: د. محمد الحزماوي*

* دائرة التاريخ والآثار، كلية الآداب، جامعة القدس.

صدر في عام ١٩٩٩ عن مؤسسة دار الأسوار بمدينة عكا بالتعاون مع وزارة الثقافة الفلسطينية كتاب بعنوان الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين ١٩٢٠-١٩٤٨ تأليف الدكتور سميح شبيب. ويقع في ١٩٦ صفحة من القطع المتوسط، مشتملاً على خمسة فصول، بالإضافة إلى خلاصة واستنتاجات وأربعة ملاحق وهوامش، فضلاً عن قائمة المصادر والمراجع.

كانت الخريطة السكانية والجيوسياسية مدخلاً ملائماً لموضوع البحث، فبعد أن تحدث الباحث عن الموقع الجغرافي لفلسطين والتقسيمات الإدارية فيها أبّان العهد العثماني، وضح تطور التكوين الاجتماعي لعرب فلسطين منذ أواخر العهد العثماني وحتى نهاية الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨، فضلاً عن التطورات الأخرى في المجالين الاقتصادي والتعليمي، وبإيجاز تحدث عن بدايات التسلل الصهيوني إلى فلسطين. وتلك كانت أهم النقاط التي تضمنها الفصل الأول من الدراسة.

وحاول في الفصل الثاني تتبع الدور الذي لعبته الحكومة البريطانية في إنشاء الكيان الصهيوني من خلال العديد من الإجراءات والتشريعات، لا سيما في مجال الهجرة، بالإضافة إلى منح الشركات اليهودية الامتيازات والمشاريع الاقتصادية، بهدف إحكام سيطرة اليهود على اقتصاد البلاد، كماعرض أهم المؤسسات اليهودية التي ساهمت في إرساء دعائم الوطن القومي اليهودي.

وواكب في الفصل الثالث دور التنسيق البريطاني الصهيوني في تغيير الديمغرافيا الفلسطينية مبرزاً بالأرقام أعداد المهاجرين اليهود الذين دخلوا فلسطين، فضلاً عن مساحات الأراضي التي انتقلت لليهود، مبيناً أثر ذلك في تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، مما أدى إلى ردود فعل لدى عرب فلسطين تمثلت في ثورتي ١٩٢٩م و ١٩٣٦م.

وواصل في الفصل الرابع تتبع النشاط الصهيوني، موضحاً السياسة التي سارت عليها الحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية، والتي توجت بنقل مركز ثقلها من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الفصل الخامس والأخير فقد تحدث فيه الباحث عن قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧م والتطورات اللاحقة والمتمثلة في حرب عام ١٩٤٨م.

لقد عالج الباحث في هذه الدراسة قضايا وجوانب مهمة في تاريخ فلسطين إبّان الانتداب البريطاني، واقصد بذلك الجانب الاقتصادي والاجتماعي للقضية الفلسطينية. ومما لا شك فيه فقد بذل الباحث جهداً كبيراً في متابعته للتطورات التي طرأت على هذين الجانبين لتوضيح أثرهما على حركة الأرض والسكان. وبذلك فقد كانت هذه الدراسة ذات طابع اقتصادي واجتماعي أكثر منه سياسياً وهذا ما يميزها عن الكثير من الدراسات المتعلقة بتاريخ فلسطين خلال عهد الانتداب والتي ركزت بالدرجة الأساسية على الجانب السياسي.

يتضح من عنوان الكتاب أن الفترة الزمنية للدراسة تمتد بين عامي ١٩٢٠-١٩٤٨، غير أن الباحث أشار في مقدمة الدراسة إلى أنها "تبحث في الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين خلال الفترة ١٩٢٢-١٩٤٨، أي منذ بدايات فرض الانتداب البريطاني. . . " ويفهم من ذلك أن فترة الدراسة تمتد بين عامي ١٩٢٢-١٩٤٨ وليست بين عامي ١٩٢٠-١٩٤٨، كما أشار في العنوان، ومع ذلك فلا بد من الإشارة إلى أن بداية الانتداب البريطاني على فلسطين لا تعود إلى عام ١٩٢٢ بل إلى عام ١٩٢٠، حيث عينت الحكومة البريطانية هربرت صموئيل (Samuel . H) أول مندوب سام على فلسطين، علماً أن عصبة الأمم صادقت على صك الانتداب عام ١٩٢٢ ووضع موضع التنفيذ عام ١٩٢٣.

ويتابع الباحث قوله في المقدمة أنه: "ظهر عدد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المهمة، لكن تلك الدراسات افتقرت إلى ربط الأحداث بملكية الأرض وحركة السكان". ولا ندري كيف أصدر الباحث هذا الحكم، أو خرج بهذا الاستنتاج فهناك الكثير من الدراسات القيمة والهامة التي ركزت على هذا الجانب[1].

ويلاحظ في بعض الأحيان أن الباحث يستخدم مصطلحات دون التدقيق في معناها، ففي ص ١٧ ذكر بأن حدود ولاية بيروت امتدت "إلى الداخل من الجهة الجنوبية حتى نهر الشريعة وحدود ولاية القدس الشريف". فبالرغم من أنه ذكر في الصفحة نفسها والصفحة اللاحقة، أن لواء القدس أصبح منذ عام ١٨٧٤ متصرفية ذات إدارة مستقلة، إلا أنه يطلق عليها اسم ولاية، وفي ذلك تناقض، فالقدس لم تكن في أواخر العهد العثماني ولاية، بل كانت لواء ثم تحولت إلى متصرفية، كما أن الولاية من الناحية الإدارية أكبر من المتصرفية.

وفي بعض الأحيان ترد أخطاء في المعلومات، ولا ندري إذا كانت هذه الأخطاء أثناء النقل أم مطبعية، ففي ص ١٩ ذكر بأن التيمار هو اقطاعات صغيرة وارد دخلها أقل من ٣٠ ألف اقجة، أما الزعامت فهي اقطاعات متوسطة يراوح معدل إيرادها ٢٠ ألف اقجة، وفي ذلك تناقض واضح، إذ كيف يمكن أن يكون معدل إيراد الإقطاع الصغير أقل من ٣٠ ألف قجة، بينما يراوح إيراد الإقطاع المتوسط ٢٠ ألف اقجة، وفي الواقع فإن دخل إقطاع التيمار يتراوح ما بين ٣٠٠٠-١٩٠٠٠ اقجة، بينما يتراوح دخل إقطاع الزعامت ما بين ١٩٠٠٠-٩٩٠٠٠ اقجة[٢].

لقد تحدث عن أصناف الأراضي وفقاً لقانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨م وحددها بأربعة أصناف هي الأراضي الأميرية والموات والمتروكة والوقف، ولكنه أهمل صنفاً آخر وهي الأراضي المملوكة التي كانت أولى الأصناف التي تحدث عنها القانون. وجرى تقسيمها إلى أربعة أنواع هي: -

١- ما خصص للسكن على أن لا تزيد مساحته عن نصف دونم.

٢- الأراضي التي كانت أميرية ثم أصبحت ملكاً شخصياً عن طريق الفرز والتملك الصحيح.

٣- الأراضي العشرية وهي التي جرى تملكها وتوزيعها خلال الفتح الإسلامي لها.

٤- الأراضي الخرجية وهي الأراضي التي تقرر إبقاؤها في يد أهلها الأصليين من غير المسلمين[٣].

وفي أحيان أخرى لم يكن الباحث يتثبت من صحة المعلومات المنقولة، ففي ص ٢٠ يذكر بأن الصيرفي اللبناني سرسق استأجر أراضي مرج ابن عامر مقابل ١٨ ألف ليرة تركية، وأقام فيها عشرين قرية للمزارعين. واعتمد الباحث في هذه المعلومة على "تمار غوجانسكي في كتابها تطور الرأسمالية في فلسطين، ص٥٣". غير أن غوجانسكي لم تذكر المصدر الذي اعتمدت عليه في هذه المعلومة. ولدى اطلاعنا على بعض المصادر تبين أنه في عام ١٨٦٩ اشترت مجموعة من التجار اللبنانيين تتكون من بسترس وسرسق وتويني وفرح ١٧ قرية في مرج ابن عامر تقدر مساحتها بـ ٢٥ قيراط. ثم تمكن سرسق عام ١٨٧٢ من شراء جميع الحصص، فضلاً عن قرى أخرى، حتى أصبح يمتلك جميع أراضي المرج[٤]. كما لا بد من الإشارة إلى أن غوجانسكي باحثة يهودية ولا ينتظر منها

أن تكون موضوعية لا سيما في مسألة الأراضي، ولذلك لا بد للباحث بشكل عام، أثناء اعتماده على مصادر ودراسات يهودية أخذ الحذر والحيطة. فقد ادعت بأن سرسق قام ببناء عشرين قرية في المرج، وهذا يتنافى مع الواقع، فقرى مرج ابن عامر العشرين كانت موجودة أصلاً[٥].

ويستمر الباحث في الاعتماد على غوجانسكي ناقلاً عنها معلومات غير دقيقة، ففي ص ٢٢ ذكر أنه كان من بين الفئات الاجتماعية للمجتمع الزراعي في فلسطين أواخر العهد العثماني فئتا الفلاحين المزارعين والفلاحين المعدمين من الأرض، وكانت الفئة الأولى تعمل بأرض الغير، وتقدم حيوانات العمل والبذار وتدفع رسوم المزارعة، وضريبة العشر، مقابل حصولها على خمس المحصول. أما الفئة الثانية (المعدمون) فلم تقدم إلا العمل فقط، وكانت تحصل على خمس المحصول أيضاً. وفي ذلك تناقض واضح، إذ كيف يمكن أن تحصل الفئتان على نفس النسبة مع الفارق في تقديم أدوات العمل ودفع الضريبة. ومن الممكن أن تكون هذه الحالة فردية، ولكن لا نستطيع تعميمها على المجتمع الزراعي في فلسطين بشكل عام.

كما يلاحظ في بعض الأحيان تضارب المعلومات، ففي ص ٢٩ ذكر الباحث أن المؤتمر الصهيوني الخامس الذي عقد في سويسرا عام ١٩٠١ اتخذ "مقررات مهمة على الصعيد الصهيوني، وكان أهم قرار في هذا المؤتمر، على صعيد مستقبل فلسطين إنشاء الكيرن كايمت لشراء الأراضي في فلسطين. . . ".

ويقصد بالكيرن كايمت أنه يعني الصندوق القومي اليهودي (Jewish National Fund)، وفي ص ٤٥ فسر بأن هذا المصطلح يعني صندوق الائتمان اليهودي. غير أنه في ص ٤٩ وأثناء حديثه عن المؤسسات اليهودية ميّز ما بين صندوق الائتمان اليهودي والصندوق القومي، حيث ذكر بأن صندوق الائتمان أنشئ بقرار من المنظمة الصهيونية عام ١٨٩٩. كما أن ما ذكره عن الصندوق القومي اليهودي في هذه الصفحة يتناقض مع ما ذكره في ص ٢٩، فقد أشار في ص ٤٩ بأنه "أسس في العام ١٩٠٧ بمبادرة من المنظمة الصهيونية العالمية في بريطانيا. ومنذ العام ١٩٢٢ تغير اسمه وأصبح "الكيرين كايمت".

وعلى أية حال فبعد الإطلاع على كتاب الصندوق القومي اليهودي للباحث وولتر لين (Walter Lehn). تبين بأن فكرة إنشاء الصندوق تعود إلى عام ١٩٠١ خلال المؤتمر الصهيوني الخامس وذلك من أجل شراء الأراضي في فلسطين وسوريا، وبقي بلا

وضع قانوني حتى عام ١٩٠٧ بسبب الخلافات داخل الحركة الصهيونية، بشأن أساليب الاستعمار اليهودي في فلسطين ودور الصندوق فيه، وفي عام ١٩٠٧ سجل الصندوق حسب (قانون الشركات ١٨٦٢-١٩٠٠) باسم الصندوق القومي اليهودي (الكيرين كاجيميت لوجسرويل)[٦].

لقد تحدث الباحث عن مشروع التقسيم المقترح من قبل لجنة بيل (Peel) الملكية عام ١٩٣٧، مبيناً المناطق التي خصصت لكلتا الدولتين العربية واليهودية، بالإضافة إلى المنطقة الانتدابية، ولكن دون أن يوضح هذه المناطق بخريطة وهي مرفقة في تقرير اللجنة، وبالرغم من أنه وثق بعض المعلومات المتعلقة بالتقرير من التقرير نفسه، غير أنه يوثق تقسيم المناطق من مصدر آخر. وفي هذا السياق أيضاً فقد استخدم الباحث النسختين العربية والإنجليزية للتقرير، ولا ندري جدوى الاعتماد على النسختين في آن واحد علماً أن النسخة العربية المترجمة في غاية الدقة والرصانة. كما لا ندري أيضاً لماذا لا يتابع الباحث التطورات التالية لمشروع التقسيم مكتفياً فقط بتوضيح الموقف العربي من المشروع دون الاهتمام بلجنة جون وود هيد (Jhon Wood Head) ومؤتمر المائدة المستديرة لعام ١٩٣٩.

وبالإضافة إلى ذلك فقد جاءت المعلومات التي أوردها الباحث في الفصل الرابع ضحلة وبدون تعمق، الأمر الذي أدى إلى وجود فجوات تاريخية هامة كان لها علاقة مباشرة بتحديد مسار القضية الفلسطينية طوال فترة الأربعينات لا سيما تطور العلاقات الأمريكية – الصهيونية والموقف العربي تجاه ذلك، فضلاً عن إحالة القضية إلى هيئة الأمم المتحدة بعد فشل مؤتمر لندن عام ١٩٤٦.

وثمة ملاحظة أخرى وهي عدم التوازن بين فصول الدراسة وطغيان بعضها على الآخر. فالفصل الأول ٢٠ صفحة، والثاني ١٣ صفحة، والثالث ٤٧ صفحة والرابع ١٩ صفحة والخامس ٢٠ صفحة.

أما فيما يتعلق بالمصادر والمراجع التي استخدمها الباحث، فبالرغم من أنه اعتمد على بعض تقارير اللجان الحكومية البريطانية إلا أنه أهمل الكثير منها فضلاً عن إهماله لتقارير اللجان الدولية. كما لم يستفد من تقارير الوكالة اليهودية، وتقارير وزارة المستعمرات البريطانية، وتقارير وزارة الخارجية البريطانية، وتقارير عصبة الأمم، وكانت استفادته من الصحف الفلسطينية على نطاق محدود.

وفي هذا السياق أيضاً، فمع أن الباحث وضع قائمة منفصلة لكل من المصادر والمراجع التي اعتمد عليها، غير أن هوامش الدراسة تشير إلى عدم تمييزه بين المصدر والمرجع، فكان يشير إلى المرجع في حال استخدامه أكثر من مرة بعبارة "مصدر سابق أو مصدر سبق ذكره".

وأخيراً، فلا بد من الإشارة إلى أنه لا يقصد من إيراد هذه الملاحظات النيل من قيمة وأهمية الدراسة، فالباحث بذل جهداً كبيراً فيها حيث جاءت لتلفت نظر الباحثين والمهتمين بالتأريخ للقضية الفلسطينية إلى ضرورة المزيد من بحث الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتاريخ فلسطين.

الهوامش

(١) نذكر من هذه الدراسات على سبيل المثال:
١. كامل خلة. فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٩. بيروت، مركز الأبحاث، ١٩٧٤.
٢. عادل حسن غنيم. القوى الاجتماعية في فلسطين فيما بين الحربين، القاهرة، ١٩٨٠.
٣. روز ماري صايغ. الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ترجمة خالد عايد، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠.
٤. فلاح خالد علي، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٣٩-١٩٤٨. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.
٥. إبراهيم رضوان الجندي. سياسة الانتداب البريطانية الاقتصادية في فلسطين ١٩٢٢-١٩٣٩. عمان: دار الكرمل، ١٩٨٦.
٦. محمد الحزماوي. ملكية الأراضي في فلسطين ١٩١٨-١٩٤٨. عكا: دار الأسوار، ١٩٩٨.
٧. هند أمين البديري. أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ. القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٩٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول نظام الإقطاع في العهد العثماني أنظر:
- هاملتون جب وهارولد بوون. المجتمع الإسلامي والغرب. جزءان. ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى. مصر: دار المعارف، ١٩٧١. ج. ١، ص٥٥.
- ساطع الحصري والبلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠، ص ١٦. عبد العزيز محمد عوض. الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٤، القاهرة: دار المعارف، ص٢٢٣. أمين أبو بكر. ملكية الأراضي في متصرفية القدس ١٨٥٨-١٩١٨، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٦، ص٢٠٤-٢١٠.

(٣) الحزماوي، المرجع السابق، ص٣٤-٣٦.

(٤) أسعد منصور. تاريخ الناصرة. القاهرة: دار الهلال، ١٩٢٣، ص٢٨٧، ولمزيد من التفاصيل أنظر: الحزماوي، ص٦٦-٦٧. البديري، المرجع السابق، ص٢٣٩-٢٤٠.

(٥) منصور، المصدر السابق، ص٢٨٧.

(٦) وولتر لين. الصندوق القومي اليهودي، ترجمة محمود زايد ورضوان مولوي، بيروت: مؤسسة